نقل الماء الى البيوت وكونها من الحذف افضل ولا بأس بشرب
بيت بالبلد البرد ويكره المزينة وكذا ارخاء الستر على الباب واذا اذن
واحب ان ينتظر بنظر حسن وجوار جميلة فلا بأس والقناعة بادنى
الكفاية وصرف الباقي الى ما ينفع في الاخرة اولى

كتاب احياء الموات

هي ارض لا ينتفع بها عادة ولا مملوكة في الاسلام ليس لها مالك
معين مسلم او ذمي وعند محمد ان ملك في الاسلام لا تكون مواتا
وشرط عند ابي يوسف كونها بعيدة عن العامر لو صيح من
اقصاه لا يسمع فيها وعند محمد ان لا ينتفع بها اهل العامر
ولو قريبة منه من احياها باذن الامام ولو ذميا ملكها وبلا اذنه لا
خلافا لهما ولا يجوز احياء ما قرب من العامر بل يترك مرعى
لاهل القرية ومطرح حصائدهم ولا ما عدل عنه الفرات ونحوها
واحتمل عوده اليه فان لم يحتمل جاز ومن حجر ارضا ثلث سنين
ولم يعمرها اخذت منه ودفعت الى غيره ومن حفر بئرا
في ارض موات فله حريمها ان باذن الامام وكذا ان بغير اذنه
عندهما وحريم العطن اربعون ذراعا من كل جانب هو الصحيح
وكذا حريم الناضح وعندهما للناضح ستون وحريم المعين خمسمائة
ذراع من كل جانب ويمنع غيره من الحفر في حريمه لا فيما وراءه
فان حفر احد فيه ضمن النقصان ويكبس وان حفر فما وراءه
فلا ضمان وله الحريم مما سوى الحريم الاول والفناء حريم بقدر

ما يصلحها

ما يصلحها وقيل لا حريم لها ما لم يظهر ماؤها وعندهما هي كالبئر وان
ظهر ماؤها وهي كالعين اجماعا ولا حريم لنهر في ارض الغير لا بحجة
وعندهما له مسناة بقدر نصف عرض من كل جانب عند ابي يوسف
وبقدر عرضه عند محمد وهو الارفق فالمسناة بين النهر والارض
والنبت في يد احد لصاحب الارض فله ان يغرس فيها صاحب النهر
ولا يبقى عليها طينه ولا عبر وقيل له المرور والقاء الطين ما لم يتخذ
هي رب النهر فله ذلك قال الفقيه ابو جعفر اخذ بقول الامام
في الغرس وبقولهما في القاء الطين ومن غرس شجرة في ارض
موات فله حريمها خمسة اذرع من كل جانب يمنع غيره من الغرس فيه

فصل في الشرب

هو النصيب من الماء والشفة شرب بني آدم
والبهائم الانهار العظام كالفرات ودجلة غير مملوكة ولكل احد فيها
حق الشفة والوضوء ونصب الرحى وكري بقدر الى الارض ان لم يضر
بالعامة وفي الانهار المملوكة والحوض والبئر والفناء لكل حق الشفة
ان لم يكف التخريب لكثرة المواشي والاثمان على جميع الماء لا يسقي
ارضه او شجره الا باذن مالكه وله الاخذ للوضوء وغسل الثوب
وسقي شجره وحضر في دار بالجوار في الاصح وما احرز من الماء
بجرة او كوز ونحوه لا يؤخذ الا برضاء صاحبه وله بيعه ولو كان
البئر او العين او النهر في ملك احد فله منع من يريد شفة من
الدخول فان لم يجد غيره لزمه ان يخرج اليه الماء او يمكنه